

حديث صحفي ملكي

نشرت صحيفة «الفيغارو» الفرنسية في عددها الصادر يوم الاربعاء **21** محرم **1384** — **3** يونيو **1964** استجوابا كان صاحب الجلالة الملك المعظم خص به مؤخرا مندوبها جان ماري كارو، تحدث خلاله جلالة العاهل عن قضايا الساعة، بالنسبة للوطن، وقد صدر كارو استجوابه مع صاحب الجلالة الملك المعظم بمقدمة ابرز فيها بوجه خاص الصفات التي يتمتع بها صاحب الجلالة الملك المعظم الحسن الثاني من علمية وثقافية واخلاقية، تلك الصفات التي تجعل الاعجاب يقوى بجلالته، وهو رئيس دولة كدولة المغرب لا يزيد عمره عن اربع وثلاثين سنة...

وكان السؤال الاول الذي طرحه جان ماري كارو، على صاحب الجلالة، هو السؤال الاتي :

سؤال :

يبدو انه رغم الاتفاقيات الرسمية، فان نزاع الحدود بين الجزائر والمغرب، لم يسو، ولا يزال يثير القلق.

النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر

جواب :

ان السبب الجوهري للنزاع الجزائري المغربي، هو رفض الحكومة الجزائرية الحالية ان تأخذ بعين الاعتبار طلبات المغرب المتكررة بفتح مفاوضات لتحديد الحدود فيما بين البلدين، وإذا كان المغرب قد سعى دوما الى تجنب كل مناقشة بشأن مشاكل الحدود مع فرنسا، لكي لا يضايق في شيء عمل الجزائريين، على ان الاتفاق كان قد حصل، كما ان المعاهدات كانت قد ابرمت مع الرئيس فرحات عباس ومع الرئيس ابن خدة، وصادق عليها السيد ابن بلة نفسه، اقول كان الاتفاق قد حصل على ان مفاوضات ستفتح في هذا الموضوع بمجرد ما يحصل القطر الشقيق على استقلاله، وان تدخل منظمة الوحدة الافريقية كان له هدف عاجل، وهو وضع حد للنزاع المسلح وتجنب اللجوء الى الاسلحة من جديد وذلك بأن اقام منطقة مجردة من السلاح على الحدود بين البلدين، بيد ان جوهر المشكل ما زال قائما بأتمه فلجنة التحكيم ليس في وسعها الا ان تتقدم بمقترحات لتمكين البلدين من ايجاد وسيلة للتفاهم، وليحاولا بواسطة التفاوض ايجاد حل عادل يقبله الطرفان. فدور اللجنة اذن هو محاولة التقريب بين وجهات النظر والعمل على فتح مباحثات ثنائية نحن مستعدون من جهتنا لها.

سؤال :

تعتقدون يا مولاي انه بامكان الملكية الدستورية المغربية ان تعيش بمأمن في جوار نظام اشتراكي ثوري جزائري، دعم على إثر الزيارة التي أنهاها السيد ابن بلة مؤخرا إلى موسكو، والاتفاقيات المبرمة بهذه المناسبة ؟ وهل التفاهم والتعاون ممكنان بين الرباط والجزائر ؟

الارادة الوطنية قوام النظام الملكي

جواب :

تعلمون أن المبدأ الاساسي لسياستنا الخارجية هو عدم الانحياز، وهو التعاون النشيط مع جميع دول العالم، مهما كانت انظمتها وطبعا في اطار الاحترام المتبادل ومشاطرة المصالح. ومن هنا كيف يمكن للمغرب ان يشعر

بأقل تردد في التعاون مع جزائر يربطه بها، بالاضافة الى التاريخ واللغة والدين، مصير مشترك، وكيف نشعر بمركب ازاء جيراننا في الوقت الذي نقوم فيه نحن بتشييد صرح ديمقراطية اقتصادية واجتماعية ؟.

اننا نعتقد باخلاص، ان نظامينا مهما تباينا لا يمكن لهما ان يتعايشا سلميا فقط بل وكذلك ان تكون لهما علاقات مثمرة بحكم الجوار والاخوة، على شرط ان يتجنب كل منهما الخوض في المسائل الداخلية للاخر، وأن يحترم كلاهما نظام الاخر، ذلك النظام الذي ليس في الواقع سوى تعبير عن الارادة الوطنية، وانعكاس للمعطيات التاريخية الخاصة. والواقع ان الخطر لا يكمن في تجاور نظام ملكي مع نظام جمهوري بقدر ما يكمن في التدخل او في التوتر الناتج عن التدخل في شؤون الجار.

سؤال :

كثيرا ما ظهر التأسف لعدم وجود الملك الحسن الثاني، الى جانب الرؤساء بورقيبة، وعبد الناصر وابن بلة المجتمعين في بنزرت في دجنبر الماضي. فهل ترون يا صاحب الجلالة ان لقاء من هذا النوع، ومناقشة واسعة في القمة يمكن ان يقعا لتحسين العلاقات فيما بين الدول، ان لم يكن لحل كل النزاعات ؟

علاقتنا تسير بسرعة نحو مجراها العادي

جواب :

اذا كنت لم استطع ان اتوجه شخصيا الى بنزرت فقد عملت على ان يسمع صوت المغرب هناك. وفعلا سمع صوته، وبعد مضي بضعة اسابيع على ذلك، اتيحت لي شخصيا فرصة بالقاهرة لمواجهة صريحة ومباشرة سواء مع الرئيس ابن بلة او مع الرئيس عبد الناصر. ولم تكن هذه المباحثات بدون جدوى، ذلك لان العلاقات بين البلدين لم تعد متوترة، وما استئناف العلاقات الديبلوماسية سوى علامة على ان علاقاتنا تسير بسرعة نحو مجراها العادي، اضف الى ذلك أن فرصة اخرى ستسنح لي لاحاول حل المشاكل المعلقة، وهي اجتماع منظمة الوحدة الافريقية على مستوى القمة في يوليوز المقبل بالقاهرة.

سؤال :

كان هناك مشروع لزيارة جلالتكم لتونس، فهل سيتحقق هذا المشروع ؟

من أجل العمل في سبيل التصالح والتقارب

جواب :

أتمنى ذلك، فانني انوي فعلا ان اتوجه الى تونس في الخريف المقبل

سؤال :

هل النزاع السياسي بين الرباط والقاهرة — بعد التأييد المباشر الذي منحه الرئيس جمال عبد الناصر، للجزائريين في نزاعهم مع المغرب — يوجد في طريق الحل ؟

جواب :

في أغلبيته نعم، فالقوات المصرية قد غادرت منطقة الحدود، وقد سلمت أنا نفسي اثناء اجتماع القمة العربي في يناير الماضي الضباط المصريين الذين اسروا في قضية الهيليكوبتير الى الرئيس عبد الناصر، وقد اعقب ذلك هدوء في العلاقات مكن كما سبق ان قلت لكم ذلك من استئناف العلاقات الديبلوماسية، على أننا نتمنى ان تطرد هذه العلاقات الجديدة نحو التأكيد، وان يدرك الجميع ان دور بلد شقيق هو العمل على التصالح والتقارب لا على تسميم العلاقات بين بلدين افريقيين متنازعين.

سؤال :

هلا تخشون يا صاحب الجلالة من اثار دعاية، ومن بعض التوسع السياسي الجزائري، الذي قد يجد صدى ملائما في حظيرة المعارضة المغربية ؟

أهدافنا واحدة

جواب :

لقد قلت لكم سابقا اني ارى انه يجب ان لا اشعر بأي مركب ازاء النظام الجزائري، فأهدافنا واحدة، وكل واحد يسعى للوصول اليها بالطرق التي تمليها عليه المعطيات الخاصة ببلده وشعبه، على انه اذا ماقدر للثورة الجزائرية ان تسقط — مع الاسف — في فخ التغامر واذا ما ارتأت ان تحرض على اقامة نظم تدور في فلكها بالاقطار الاخرى فان الموقف سيصبح بسرعة مقلقا، ومما يؤسف له ان الفشل في الميدان السياسي او الاقتصادي يمكن ان يؤدي بالمسؤولين الجزائريين للبحث عن تحول في نطاق الاعمال من النوع الذي ذكرته وأملنا مع ذلك هو أن لا يقع ذلك، ومهما يكن من امر فان الشعب المغربي قد اكد مدى تشبثه بالمؤسسات التي تبناها بكل حرية، واظهر الى اي حد هو غيور على استقلاله. فوطنيته الغيورة هي أحسن ضمان لمستقبله كشعب حر ومستقل.

سؤال :

يبدو أن المعارضة المغربية تبحث عن الحجج في معارضتها استنادا على الحالة الاقتصادية الراهنة للبلاد، وهي تقول بأن التجهيز الوطني لا ينمو بصورة كافية، وان الاعتمادات المخصصة — الاتية اغلبيتها من المساعدة الخارجية — لا تسخر بكاملها لهذا التجهيز، كما ان عواصم اجنبية مختلفة، تبدي ما يشبه القلق، ازاء المستقبل الاقتصادي للمغرب، فهل هذا القلق يقوم على أساس ؟ وما ذا تنوي حكومتكم القيام به لتعزيز انطلاقة الاقتصاد المغربي ؟

لا معجزات في الاقتصاد

جواب :

من المسلم به أن بلدي يواجه في الميدان الاقتصادي بعض الصعوبات، ولكن هذه الصعوبات هي التي تلاقيها بدون استثناء كافة الاقطار الاخذة في سبيل النمو، وهي ذات نوع وذات تعقيد لدرجة لا اعرف بلدا

واحدا من الاقطار التي استعادت استقلالها مؤخرا تمكن من التغلب عليها بكاملها، وان حل المشاكل الاقتصادية — كما لا يخفاكم — يتطلب — أولا — كثيرا من الوقت، فليس في وسعنا ان نعد الالاف من الاطارات الضرورية للشروع في نمونا في بضع سنوات، وليس في وسعنا ان نحول بالطرق السحرية زراعة عتيقة الى فلاحة عصرية او تصنيع، فلابد من الصبر والمواظبة والعمل وكثير من التضحيات، فليس هنالك معجزات في الاقتصاد، والمعارضة تعلم ذلك، وقد وجدت نفسها تواجه نفس المشاكل حينما كانت في الحكم، ولم تتمكن هي بدورها من أن تجد لها الحلول بواسطة المعجزات، وانه من طبيعة اية معارضة ان تستغل ابسط الصعوبات ضد الحكومة وأغلبيتها، فالمهم هو ان لا تتعدى الانتقادات حدود اللباقة، وأن لا يؤدي الافراط في الديماغوجية الى التحطيم وإلى التخريب اللاشعوري ضد المجهود الوطني، وإذا كانت روح الانتقاد لدى المعارضة يمكن أن تكون له فائدة في بلد من البلدان، ويسخر كمحك لعمل الحكومة فان روح الانتقاد والنيات السيئة ليس من شأنها الا ان يؤخر مزيدا من الوقت الانطلاقة الاقتصادية للبلد وتسيىء في الأخيرالى القضية الوطنية، على ان المغرب ورغم جميع العقبات يسير الى الامام، فالمؤسسات انشئت لتحسين الفلاحة ومصير الفلاحين، في حين تقوم المصانع وتنمو مؤسسات منح القروض وتتكيف بالادارة لتواجه حاجيات البلاد، والتعلم اصبح اجباريا معمما، ويمكننا القول بأن المغرب أصبح الآن يتوفر على الوسائل الكفيلة بأن نضمن له نموا سريعا ومنسجما.

سؤال :

كثيرا ما يتحدث عن سياسة التقشف، وكثيرا ما تبقى هذه السياسة شكلية فقط، فهل لهذه السياسة حظوظ لكي تنجح في المغرب ؟

اجراءات مشددة

جوب :

ولم لا ؟

بطبيعة الحال من يقل تقشفا يقل نوعا من التوجيه الاستبدادي الذي تستنكفه حرية الملكية التي أقرتها ملكيتنا الدستورية، على أنه اذا كان نمونا رهنا بهذا التقشف فلنا انذاك الوسائل، وستكون لنا الارادة لفرضها، وقد شرعنا فعلا في هذا الطريق بأن اعددنا برنامجا للتقويم المالي الذي يتضمن اجراءات مشددة ترمي الى التخفيف من نفقات الدولة ومضاعفة مواردها في آن واحد، كما اتخذت تدابير لتخفيف العبء المالي على المصالح الادارية وجعلها أكثر فعالية، في حين عادت تحت المراقبة الصارمة للدولة بعض المكاتب العمومية التي كادت تنفلت من مراقبتها، وستنظم تنظيما جديدا على أساس تقويم الاعوجاج الملاحظ في تسييرها، وعادت مرتبات الموظفين في مجموع القطاع الشبه العمومي الى مستوى موظفي الدولة، وهكذا وضع حد للنفقات المتفاحشة التي لوحظت في هذا الميدان، كما أن بعض الاجراءات الجبائية اضطررنا الى اتخاذها وهي اذا كانت تزيد في نفقات الميسورين فهي لا تمس المعوزين في شيء، والصندوق الوطني للاستثمار اعيد تنظيمه من جديد بكيفية تحمل بصورة اكثر على الاستثمار، وان هذه التدابير التي ستتممها اجراءات اخرى والتي تدخل في اطار التصميم العام ستعجل كما امل ذلك بتغطية العجز في الميزانية والذي زاد فيه نزاع الحدود وستساعد على تحسين بوادرنا في الميدان الاقتصادي.

سؤال :

هل اظهرت المؤسسات الدستورية التي عرضتموها على الشعب المغربي والتي اقرت بواسطة الاستفتاء في سنة 1962، فعاليتها، وخاصة البرلمان ؟

مساهمة بناءة

جواب :

ان الدورة الاولى لبرلماننا الفتي التي افتتحت في نونبر وانتهت في ابريل الماضي خصصت بأكملها تقريبا لتنصيب المجلسين والتصويت على القوانين الداخلية والاستئناس على العلاقات ما بين الحكومة والبرلمان، ثم التصويت على ميزانية 1964.

ويمكننا في خلال هذه التجربة القصيرة ان نؤكد رغم حداثة المؤسسة وانعدام الخبرة لدى النواب ان اي نزاع حاد لم يقع، بل كانت مساهمة البرلمان على العكس من ذلك في تسيير شؤون البلاد بناءة، وتمكن من الاستبشار خيرا بمستقبل الديمقراطية البرلمانية المغربية.

سؤال :

لقد طرحت مشكلة استرجاع الاراضي التي يستغلها الفرنسيون في المغرب، وبدا التأثر لما حصل في تونس، فهل يمكن لهذه المشكلة ان تسوى دون أن يمس بالتعاون الفرنسي المغربي الذي يراه البلدان ضروريا ؟

مشكلة استرجاع اراضي المعمرين

جواب :

ان تلك هي اغلى امنياتنا ويجب ان يدرك في فرنسا بان نماء فلاحتنا، رهن بالاصلاح الزراعي ولذا فان نمونا كله يقوم على ذلك، اذ كيف يعقل القيام باصلاح زراعي دون ان يشمل مئات الالاف من الهكتارات من اخصب الاراضي الموجودة في حوزة المعمرين ؟ فاذا كانت فرنسا تعني بالصحة الاقتصادية لبلادنا — وهي تعني بها — فعليها ان تدرك الاهمية الحيوية التي تمثلها في هذا الصدد، بالنسبة لنا، مسألة استرجاع الاراضي، وان تقبل فورا فتح مفاوضات لايجاد الحلول التي تسهل الانطلاقة الاقتصادية للبلاد مع الاحتفاظ بالتعاون الذي نتشبث به كضمانة اخرى لنمونا.

سؤال :

ان المغاربة — وهم يقارنون المساعدة الفرنسية المقدمة الى الجزائر، والمساعدة التي تتلقاها بلادهم — يأخذون على فرنسا عدم مساعدتهم بصورة كافية، فالى اي حد تقوم هذه المؤاخذة على أساس ؟

عدم التوازن

جواب :

ان الارقام تعبر بنفسها عن نفسها، فالمغرب الذي يفوق سكانه سكان الجزائر والذي اصبح عدد الجالية الفرنسية فيه متكاثرا لا يتلقى حتى اقل من عشر القروض المعطاة للجزائر، وأنا ادرك تماما ان اسبابا ذات صبغة تاريخية وسياسية وعسكرية واقتصادية قد لعبت دورا في هذه المعاملة المحظوظة التي يعامل بها بلدنا الجار، وادت



الى عدم التوازن الذي نأسف له، على ان هذا لا ينفي ان الوقائع موجودة، وبامكاننا ان نتساءل عن دواعي هذا الفرق، سيما وقد كان بامكاننا ان نستفيد من هذه القروض الهامة لنضمن ما في ذلك من شك — انطلاقتنا الاقتصادية، ولنخفف بكيفية معقولة الصعوبات التي نلقاها.

سؤال :

ان المغرب يعتبر من بين اقطار افريقيا الشمالية الثلاثة البلد الوحيد الذي بقي فيه اكبر عدد من الفرنسيين، أو جاء اليه اخرون منذ الاستقلال، فما هو في نظركم مرجع هذه الحظوة التي يتمتع بها المغرب في نفوس الفرنسيين ؟

سعادة العيش

جواب :

ليس من شك في انهم يشعرون بسعادة العيش فيه، فحياتهم وحياة أبنائهم مضمونة، ومصالحهم وأشغالهم في مأمن من الاطماع ومن الاهواء والسر في ذلك هو ان المغرب كان دائما ارضا مضيافة والشعب المغربي شعب متسامح وكريم، كما أن الامتيازات المادية المضمونة للموظفين الفرنسيين مكنت غداة الاستقلال من ابقاء البعض منهم ومن استدعاء اخرين للمساعدة على تكوين الاطارات المغربية، وفي القطاع الخاص تمنح امكانيات متعددة لنشاط الفرنسيين دون ان يعوق أي عائق اقامتهم او عملهم الحر، بل على العكس من ذلك كل شيء يحملهم على استثمار أموالهم والمساهمة بعملهم ورؤوس أموالهم في الازدهار العام، ان ديمقراطيتنا المتحررة الغربية الشكل تطمئنهم وتشجعهم، ومن الطبيعي ان سياستنا في هذا الميدان تدخل في نطاق النمو العام للبلاد وتولي اعتبارها لمغربة لا مفر منها في بعض المرافق واذا ما استثنينا متطلبات الانماء والمغربة فاني واثق من ان الحظوة التي يتمتع بها بلدنا لدى الكثير من مواطنيكم ستبقى قائمة ما في ذلك من شك، وكما تعلمون فاننا نحن المغاربة حينما نختار نوفي اختياراتنا حتى ولو ابدى أصدقاؤنا تصرفاً غير ملائم لصداقتنا.

الاربعاء 21 محرم 1384 — 3 يونيه 1964